

الآليات المالية لمواجهة تحديات  
تسخير تكنولوجيات المعلومات  
والاتصال لأغراض التنمية

كلمة

السيد منتصر والي  
الرئيس المدير العام للشركة  
الوطنية للاتصالات بالجمهورية  
التونسية

جينيف 8 أكتوبر 2009

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، ورئيس فريق الأمم  
المتحدة لمجتمع المعلومات،

السيد الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

أصحاب المعالي،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

في بداية هذه الكلمة، باسمي الخاص وباسم الوفد التونسي، يسعدني أن  
أقدم بالشكر إلى فريق الأمم المتحدة لمجتمع المعلومات على دعوة تونس  
البلد المنظم للمرحلة الثانية للقمّة العالمية حول مجتمع المعلومات إلى أخذ  
الكلمة في هذه الجلسة الافتتاحية للاستشارة المفتوحة حول "الآليات المالية  
لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض  
التنمية" التي تنتظم تبعا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة

الأمم المتحدة وفي إطار تجسيم ما جاء من توصيات بالفقرة 3 إلى 28 من  
أجندة تونس لمجتمع المعلومات.

وبهذه المناسبة، أودّ أن أتوجه بالشكر إلى كل من السيد رئيس فريق الأمم  
المتحدة لمجتمع المعلومات والسادة الرؤساء المساعدين للفريق وكذلك  
كتابة الفريق، على حسن الإعداد لهذه الاستشارة، وعلى العمل التحضيري  
الهام الذي تم إنجازه لإنجاح أعمالها.

**حضرات السيدات والسادة،**

لقد دأبت المجموعة الدولية وكافة الأطراف المعنية من حكومات  
ومنظمات دولية ومجتمع مدني وقطاع خاص على المتابعة بصفة دورية  
لمدى التقدم في إنجاز ما أقرته القمة العالمية حول مجتمع المعلومات  
بالاعتماد على ما أفرزته هذه القمة من توصيات خلال مرحلتها.

هذه القمة، التي كرّست لأول مرّة في تاريخ القمم العالمية مشاركة فاعلة لكل الأطراف المعنية في منظومة واحدة من أجل الإنسان. الحكومات، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، التقوا حول طاولة واحدة كشركاء للبحث في كيفية إرساء مجتمع للمعلومات متضامن عادل ومنصف، يكون النفاذ فيه إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال شاملاً ومن حقّ الجميع، دون استثناء أو إقصاء أو تمييز. نفاذ، من حقّ جميع البلدان، جميع المجتمعات، جميع الشرائح العمرية، جميع الفئات الاجتماعية، جميع الجماعات ذات الاحتياجات الخصوصية.

إن مبادرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة بالدعوة في جويلية من سنة 2008 إلى تنظيم هذه الاستشارة المفتوحة حول الآليات المالية، تعد فرصة هامة لمزيد تدعيم سجل المبادرات التي تم تسجيلها إلى حد الآن لتمويل مشاريع دفع تطبيقات واستعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال خدمة للأهداف التنموية التي أقرتها قمة الألفية مع غضون سنة 2015.

كما أن التركيز على هذا الموضوع في هذه السنة بالذات وخلال هذه الفترة الصعبة التي تمر بها جل اقتصاديات العالم من جراء مخلفات الأزمة المالية الدولية لسنة 2008، يعتبر رهانا جيدا لمزيد ترسيخ مقومات التضامن على المستوى الدولي الذي ما فتأت تنادي به تونس في مختلف المحافل الدولية وبالخصوص من خلال دعوة الرئيس زين العابدين بن علي إلى إنشاء صندوق دولي للتضامن الذي حضي بإجماع المجموعة الدولية.

## حضرات السادة والسيدات،

بالنظر إلى واقع مؤشرات تطور مجتمع المعلومات واستعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال عبر مختلف بلدان العالم، وإلى الست سنوات فقط التي تفصلنا عن الموعد الدولي المقرر لتحقيق أهداف الألفية، وإلى الوضع الاقتصادي العالمي، يزداد يقيننا جميعا بضرورة مضاعفة الجهود والمبادرات لوضع آليات جديدة لتمويل تطوير استعمالات

تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التنمية على مستوى البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال وتوفير النفاذ الشامل لها وتطوير المحتوى والتطبيقات الرقمية ودعم القدرات البشرية والتنظيمية والهيكلية المتصلة بها.

وفي هذا الإطار، واعتمادا إلى ما تمثله قيمة المعاملات في سوق التكنولوجيات الرقمية في العالم، فإن مزودي خدمات الاتصالات وخدمات البرمجيات والتجهيزات الإعلامية تحتكر لوحدها أكثر من 60% من جملة هذه المعاملات، مما يضع على عاتق هذه المؤسسات وخصوصا منها المؤسسات متعددة الجنسيات، مسؤولية وواجب مزيد الاضطلاع بدورها الاجتماعي والمساهمة عبر النسيج المؤسسي والمدني المحلي في إرساء آليات تمويل لدفع المبادرات المحلية والإقليمية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

كما لا يفوتنا أن مثل هذه المبادرات المحلية والإقليمية، وإن كانت هامة، فهي تبقى محدودة بحكم واقع الإطار الاقتصادي والاجتماعي المحلي. وبالتالي فإن مبادرات ذات طابع دولي تبقى أساسية لمزيد تدعيم آليات التضامن الدولي. وفي هذا المجال، فقد يكون من الضروري النظر في موارد تمويل دولية تأخذ مثلا بعين الاعتبار حجم المعاملات الدولية فيما بين المتدخلين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

**حضرات السادة والسيدات،**

لقد ساهمت تونس، من منطلق قناعاتها بضرورة العمل على إرساء مجتمع للمعلومات للجميع متضامن عادل ومنصف، يكون النفاذ فيه إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال شاملا ومن حقّ الجميع من ناحية، وبدور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية الشاملة من ناحية أخرى، بالعديد من المبادرات دوليا وإقليميا ومن أهمها تنظيم المرحلة الثانية للقمّة العالمية حول مجتمع المعلومات والدعوة إلى إحداث صندوق عالمي للتضامن.

وقد كانت هذه المبادرات امتدادا للسياسات والتوجهات والإجراءات الوطنية التي تم إقرارها في نفس المجال والتي تناولت كل المواضيع بما فيها موضوع التمويل.

ففي إطار دفع النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال، أقرت الحكومة التونسية منذ سنة 2001 برنامجا لتمويل اقتناء حاسوب عائلي بتسهيلات في الدفع وبدون فائض يوفره البنك التونسي للتضامن. وقد دأبت العديد من البنوك التجارية على هذا المنوال لتوفير آليات مشابهة موجهة لجل الفئات الاجتماعية.

أما بخصوص تمويل المشاريع الكبرى للبنية التحتية ولتطوير تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصال، فقد أقرت الحكومة منذ سنة 2007 إطارا قانونيا خاصا بالشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، يوفر آليات جديدة لتقاسم

الاستثمارات والمخاطر بين القطاعين العمومي والخاص وكذلك العائدات المتصلة باستغلال هذه المشاريع.

ولا يفوتني في هذا المجال أن أذكر، بما جاء في إحدى توصيات منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع "تونس+2" « ICT4ALL Tunis+2 » الذي تنظمه تونس كل سنة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الإفريقي للتنمية، والتحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية، على ضرورة العمل على إرساء منوال للتعاون الثلاثي بين هيئات التمويل الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والحكومات في البلدان النامية لتوفير كل أسباب نجاح إنجاز مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أما بخصوص تنمية القدرات البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فقد تعددت المبادرات الوطنية لتمويل مثل هذه البرامج نذكر منها بالخصوص برنامجا للمصادقة على الكفاءات موجه للمؤسسات

الصغرى والمتوسطة الناشطة في القطاع، يتولى فيه الصندوق الوطني لتنمية تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالتكفل بـ 70% من الكلفة.

كما تم إرساء آلية للمساهمة في رأسمال بعث مؤسسات مجددة في المجال من قبل باعثين من ذوي الشهادات الجامعية، تعتمد على الرأسمال المخاطر تتولى فيه الدولة، عن طريق الصندوق الوطني لتنمية تكنولوجيات المعلومات والاتصال، توفير 49 % من الرأسمال.

وقد تم مؤخرا تدعيم هذه الآلية بمبادرة من الشركة الوطنية للاتصالات، تمثلت في إحداث صندوق رأسمال مخاطر لتمويل إحداث مشاريع مجددة في إطار مبادرات من قبل إطارات من ذوي الكفاءة من داخل المؤسسة أو من خارجها.

حضرات السادة والسيدات،

ختاماً، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إلى كل من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة لإفريقيا على تنظيمهم المحكم لهذا اللقاء وأتمنى كل النجاح والتوفيق لهذه الاستشارة المفتوحة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته